وزير السياحة والآثار وكالة محمد عباس العريبي لـ(المدى):

طلبنا ١١ مليار دينار فحصلنا على ٢,٥ فقط!

وضعنا خطة لإنشاء مجموعة فنادق درجة أولى في جميع المحافظات

قال وزير السياحة والآثار وكالة: ان الوزارة وضعت خطة من شقين احدهما للسياحة والاخر للآثار.
واضاف في لقاء موسع مع (المدى) تم تخصيص مليارين ونصف المليار دينار للسياحة اما الآثار فقد خصص لها ثمانية مليارات دينار.
مشيراً الى ان التخصيصات للخطة الاستثمارية لا تكفي، حيث اقترحنا احد عشر مليار دينار وحصلت الموافقة على مليارين ونصف المليار دينار. واكد الوزير ان القوات الاجنبية اضرت كثيراً بالمواقع الاثرية.

محمد عباس العريبي

بغداد / نصير العوام

❖ حدثنا عن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ لوزارتكم؟ وما اهم المشاريع التي تبدأ بها الوزارة خلال الايام القادمة سواء على مستوى اعادة تأهيل المنتجعات السياحية وبناء منتجعات جديدة او على مستوى تأهيل الاماكن السياحية المقدسة؟

– الخطة الاستثمارية لهذا العام ٢٠٠٨ من شقين او جزءين احدهما للسياحة والاخر للاثار فقد تم تخصيص مليارين وخمسمئة وخمسة وستين مليون دينار للهيئة العامة للاثار والتراث وضعت خطة لاستثمارها في مشروع صيانة موقع الكفل حيث خصص (٢٠٠) مليون دينار لهذا المشروع كما خصصت (٤١٠) ملايين دينار عراقي لمشروع صيانة المركز الاقليمي..والحقيقة ان هذا المركز يحتاج الى اعادة بناء لانه متضرر بالكامل ولم يبق منه سوى الواجهة الامامية كما خصص (١٥٠) مليون دينار من الميزانية لمشروع صيانة خان مرجان وهي مرحلة اخيرة وخصص ايضاً مبلغ (١٥٠) مليون دينار لصيانة الدار التراثية رقم /٩ وهي مرحلة نهائية كذلك خصصت اموال لمشاريع مثل قلعة ذرب في الديوانية وخان الربع في النجف الاشرف واعمال المسح الاثاري والتراثي والتنقيبات في المواقع الاثرية واخيراً خصصت (١٤٠) مليون دينار عراقي لصيانة موقع الحضر في نينوى.

اما في جانب السياحة فقد اعدت هيئة السياحة خطة استثمارية لهذا العام بكلفة اجمالية تبلغ ثمانية مليارات دينار وشملت مشاريع اعادة تأهيل جزيرة بغداد السياحية ومشروع معهد بغداد للسياحة والفندقة ومشروع معهد النجف للسياحة الدينية واعادة اعمار فندق الرشيد وتطوير بحيرة الجادرية وانشاء مبنى متعدد الاغراض في ميسان وانشاء مكاتب ودور استراحة في المنافذ الحدودية كما خصصت اموال لاعداد دراسات وشراء اراض لبناء فنادق في المحافظات العراقية.

لابد من الاشارة الى ان الاماكن المقدسة واعمال صيانتها واعمارها ليست من اختصاص الوزارة والدوائر المرتبطة بها بل من اختصاص ديوان الوقف الشيعي والوقف السني والاوقاف الاخرى ويبقى دور الهيئة العامة للاثار والتراث في الاشراف فقط لكون هذه المراقد تؤشر مرحلة تأريخية معينة وكل الذي يهمنا من اعمال هذه المراقد هو عدم تغير البنى التحتية لها او التأثير على المميزات العمرانية المرتبطة بتأريخ انشائها. اما فيما يخص المشاريع السياحية والاثارية فقد تم الحديث عنها ضمن موضوع الموازنة.

❖برأيكم هل الميزانية المخصصة للوزارة كافية؟

– لانعتقد ذلك وكان طموحنا ان يستجاب لكامل الميزانية المقترحة وخصوصاً للهيئة العامة للاثار والتراث حيث اقترحت خطة بـ احد عشر مليار ومئتين وخمسة وسبعين مليون دينار عراقي وجرت الموافقة على مليارين وخمسمئة وخمسة وستين مليون دينار عراقي فقط وهذا يعني ربع المبلغ المقترح. اما هيئة السياحة فهي تمويل ذاتي والطاقة التشغيلية في المرافق السياحية متدنية جداً بسبب الظروف الامنية.

قوة حماية الآثار

❖ الوزراء السابقون اعلنوا عن نية لتشكيل قوة خاصة لحماية المواقع الاثرية والاماكن السياحية المقدسة ماذا عن هذه القوة؟

–لم يعلن الوزراء السابقون عن نية لتشكيل قوة خاصة بحماية المواقع الاثارية والاماكن السياحية المقدسة بل تعزيز القوة القائمة اصلاً f.p.sوحراسات المواقع الاثرية. حيث مازلنا نعاني قلة التخصيصات والدرجات الوظيفية الخاصة بحماية المواقع الاثرية. فما موجود لدينا ١٤٠٠ حارس ونحتاج الى اضعاف هذا العدد..وقد عوضنا عن ذلك بالتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية حيث تم التعاون في مطاردة مهربي الاثار والعصابات التي تقوم بالنبش العشوائي وفعلاً تحقق الكثير في هذا المجال سواء في ميسان او المثنى او غيرها من المحافظات.

مستقبل المعهد السياحي

❖ ماذا عن اعادة افتتاح معهد بغداد للسياحة والفندقة؟ وهل في نيتكم فتح معاهد جديدة في محافظات العراق؟

– يعاني معهد السياحة والفندقة في بغداد وضعاً صعباً في الوقت الحاضر بسبب السيطرة على المبنى الخاص به وهو فندق القناة سابقاً من قبل القوات الاجنبية ومن ثم احدى المؤسسات العراقية.كذلك فان طلبة المعهد يتلقون دروسهم في احدى المدارس المتواضعة في اطراف بغداد وهذا الوضع لايساعد كثيراً في تطوير قابليات الطلاب المنتمين الى المعهد وهناك صعوبة في اجراء التطبيقات العملية ولدينا جهود لاستعادة المبنى الاصلي للمعهد واعادة تأهيله،بما يساعد على تخريج كوادر سياحية وسط تسهم في تطوير المرافق السياحية في العراق. والحال نفسه في معهد نينوى للسياحة والفندقة،حيث ان الوضع الامني لايساعد كثيراً على الانطلاق بعمليات التدريب والتأهيل لطلاب المعهدين ومعاهد اخرى ولايوفر دوراً لتخرج شباب مؤهلين علمياً وعملياً في ممارسة عملهم في كبريات المرافق السياحية.

القصور الرئاسية

❖ هل تقومون فعلاً في تحويل القصور الرئاسية الى مناطق ومنتجعات سياحية وما القصور التي يتم تحويلها؟

– هناك اراء متعددة بشأن استخدام هذه القصور وعائديتها وطرق استثمارها ومنها استثمارها سياحياً.الا ان الجهات المختصة لم تبلغ وزارة السياحة باستعادة اي قصر او وضعه تحت تصرفها لاستثماره وفق رؤيتها السياحية.الا اننا لدينا مجموعة افكار حول استثمار هذه القصور فيما اذا جرى الاتفاق على احالتها الى السياحة منها جعلها متاحف تضم قطعاً اثارية مهمة ومنها جعلها منتديات ثقافية او مواقع ترفيهية للعوائل العراقية وللسواح الاجانب وكل هذا ممكن مستقبلاً.

السياحة الدينية

❖ هل هناك اماكن سياحية مهمة في العراق وهل سيتم تطويرها؟

–توجد في العراق مرافق سياحية عديدة منها دينية ومنها طبيعة ومنها علاجية واخرى حضارية والاهتمام ينصب في الوقت الحاضر على السياحة الدينية حيث تستقبل عدداً كبيراً من الزوار الايرانيين وفي هذا المجال تحتاج الى مرافق وخدمات توفر الراحة لهؤلاء الزوار وتوفر فرص عمل جديدة للشباب المؤهل في العلوم السياحية ولذلك وضعنا خطة لانشاء مجموع فنادق درجة اولى في جميع محافظات العراق وقد تمت مخاطبة مجالس المحافظات لتخصيص قطع أراض متميزة في كل المحافظات الجنوبية والوسطى وقد تلقينا ردوداً ايجابية بهذا الشأن. في بغداد قمنا بزيارة فندق الشيراتون وتجولنا في أروقة الفندق ومناطق الخدمات ووجهنا بتحسين الاداء وتمت ايضاً زيارة فندق المنصور مليا وفندق الرشيد كذلك قمنا بزيارة الى فندق بابل الدولي وسجلنا ملاحظات عديدة بهذا الشان وزرنا ايضاً بحيرة الجادرية وسنزور مرافق سياحية اخرى ضمن جولة ميدانية مخطط لها.

كل المرافق بحاجة لرعاية

❖ هناك مواقع اثرية تحتاج الى تطوير من غير المساس بتاريخها وما مشاريعكم عن هذه المواقع؟

–جميع المواقع الاثرية والتراثية تحتاج الى رعاية خاصة في عدم تغيير معالمها عند اجراء عمليات الصيانة عليها وكل اعمال الصيانة والتأهيل التي تقوم بها الهيئة العامة للاثار والتراث تراعي هذا الجانب فالموقع الاثري حيث يتم تغييره اثناء عمليات الصيانة او استخدام مواد معاصرة عند عمليات الترميم يفقد اهميته وتأريخه. لذلك فأن المتخصصين في الهيئة يراعون هذا الجانب بدقة ولدينا مثال حي لما حدث لمدينة بابل الاثرية عند صيانتها ايام النظام البائد حيث تم تغيير معالمها التأريخية مما اثر بشكل سلبي في هيئتها واخراجها من لائحة التراث العالمي. كما ان هناك تجاوزات في الاعمال التي تنجز الان في جامع الكوفة من قبل جمعية دينية وهناك مخاطبات عديدة بهذا الخصوص بيننا وبين الوقف الشيعي ومحافظة النجف ونحن لانسمح بقيام اعمال صيانة وترميم لاي موقع اثري من دون الرجوع الينا لكون الوزارة جهة الاختصاص على وفق قانون الاثار والتراث الرقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢,

خطة للمسح الآثاري

❖ هل وجدتم مواقع اثرية جديدة؟

– بدأنا منذ مطلع العام الماضي تنفيذ خطة للمسح الاثاري الشامل وفي جميع انحاء العراق حيث قامت فرق المسح الاثاري في (١٥) محافظة بأستخدام اجهزة حديثة للمسح GPSوتم اكتشاف المئات من المواقع الاثارية الجديدة سوف تضاف الى المواقع المسجلة في الهيئة العامة للاثار والتراث.

كما ان هناك (١١) فريقاً للتنقيب في محافظات النجف وكربلاء والديوانية والعمارة وواسط وبابل. وقد انهت هذه الفرق اعمالها ووصلت الى نتائج جيدة واكتشافات جديدة سوف يعلن عنها عند اكتمال التقارير الخاصة بالمواقع الاثارية وقد تم تسليم الهيئة العامة للاثار والتراث نتيجة عمليات التنقيب حيث سلمت (١٠٤١) قطعة من محافظة الديوانية فقط وهناك مئات القطع من مواقع اخرى.

زوار العتبات المقدسة

❖هل تم الاتفاق مع الجانب الايراني على زيادة اعداد الزائرين الايرانيين الى العتبات المقدسة في كربلاء والنجف؟

– تم التوقيع على مذكرة التفاهم الجديدة في طهران يوم ٢٠٠٨/٢/١٥ التي تتضمن زيادة عدد زائري العتبات المقدسة من (١٥٠٠) زائر يومياً الى (٣٠٠٠) زائر في عدد لقاءات حصلت مع الجانب الايراني في بغداد وطهران والتقينا مرتين بالسفير الايراني حسن كاظمي قمي وبحثنا معهم هذا الموضوع وهم متفالون بهذه الزيادة ويأملون بزيادة الاعداد لتصل الى خمسة الالف زائر يومياً وتتضمن المذكرة الجديدة بنوداً لتسهيل عملية تفويج الزائرين وتحل محل الاتفاقية القديمة بين البلدين وقد جرى البحث في سعادة السفير الايراني يوم ٢٠٠٨/١/٣١ مذكرة التفاهم بين البلدين حول زيادة اعداد الزائرين وتم ذلك عند قيام وفد عراقي بزيارة طهران لبحث هذا الموضوع.

اعمار المرقدين

❖ اعادة اعمار المرقدين العسكريين في سامراء اخذ وقتاً طويلاً ما دور وزارتكم في عملية اعادة الاعمار..وما اسباب تأخير عملية اعادة الاعمار؟

– ينحصر دور الوزارة في موضوع اعادة اعمار المرقدين الشريفين في سامراء في الاشراف وتحديد المعالم الاثارية والتراثية حيث ان عملية البناء سوف تتم بأشراف مباشر من مكتب دولة رئيس الوزراء الاستاذ نوري كامل المالكي وبأسناد وجهد حكومي يتمثل بالوقفين السني والشيعي وعدد من الوزارات وبرعاية منظمة اليونسكو اما ما يتعلق بتأخير البدء بعملية البناء فذلك يتعلق بالوضع الامني في المدينة..فلا بد من التأكد ان الوضع الامني مستتب في سامراء ويسمح بعمليات البناء.

اعادة الآثار المسروقة

❖ كم قطعة اثرية استطعتم اعادتها بالتعاون مع جهات مختلفة؟

– منذ نشوء وزارة الدولة للسياحة والاثار في منتصف عام ٢٠٠٥ والوزارة تعمل من اجل اعادة الاثار المسروقة من المتحف العراقي حيث سرق نحو خمس عشر الف قطعة نجحت جهود الوزارة في استعادة زهاء (٤) آلاف قطعة وتجري الجهود لاستعادة باقي القطع بالوسائل المتوفرة لقد طلبنا دعم جهات عديدة لاعادة آثارنا منها اليونسكو والامم المتحدة وبقية المنظمات الفاعلة.كما ان هناك الاف القطع المعادة الى المتحف الوطني العراقي سرقت من المواقع الاثارية نتيجة النبش العشوائي. وقد شكلت لجنة خاصة في المتحف الوطني العراقي لاستعادة الاثار هذه اللجنة تقوم بتسلم الاثار من المواطنين والجهات الرسمية والاعتيادية وتقوم بنقلها وتكريم الذين سلموها. ويكفي ان نشير الى ان الفترة المحصورة بين ٢٠٠٧/١٠/٢٩ ولغاية ٢٠٠٧/١٢/١٢ تم تسلم ٦٢٠ قطعة اثرية من جهات مختلفة

كنوز المخطوطات

❖ ماذا بشأن المخطوطات العراقية؟

– يزخر العراق بتراث عريق من المخطوطات القديمة. حيث يمتلك كنوزاً كبيرة من هذه المخطوطات بعض منها فريدة. والمركز الوطني للمخطوطات احد ابرز المراكز في المنطقة يمتلك اكثر من ٥٠ الف مخطوطة.

وقد تم نقل كميات كبيرة من المخطوطات من مخازن قديمة الى مخازن جديدة ووضعت تحت الحماية الجيدة. وهذه المخطوطات مخزونة منذ اكثر من خمسة أعوام وفي ظروف غير جيدة لذلك سيقوم المركز الوطني للمخطوطات بفرز هذا الكم الهائل واجراء الصيانة عليها وخاصة تلك التي تعرضت الى اضرار.

ونعمل على تأهيل كادر جيد للقيام بهذه المهمة وذلك من خلال التعاون مع دول الجوار لهذا الغرض.

الآثار خارج الحدود

❖ماذا عن الاثار الموجودة خارج العراق؟

– هربت اعداد كبيرة من الآثار العراقية الى خارج العراق بعد تعرض المتحف الوطني العراقي الى السرقة وقد قامت بهذه السرقة عصابات متخصصة واخرى هدفها الربح المادي وتمت عملية تهريب الاثار العراقية عبر الحدود مع البلدان المجاورة ولدينا اتصالات مباشرة مع كل من سورية والاردن والسعودية وايران وتركيا لهذا الغرض. حيث توجد كميات من الاثار متحفظ عليها في كل من سورية والاردن وتم الاتفاق مع كل من تركيا وايران للتعاون في مجال شرطة الكمارك في المنافذ الحدودية والمطارات وهناك كثير من الدول تتعاون معنا استناداً الى قرار مجلس الامن الامر رقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣ حيث نص في الفقرة السابعة منه على حث الدول في التعاون مع العراق لاستعادة اثاره المسروقة وهناك تعاون من قبل الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا واسبانيا في هذا المجال.

العمليات العسكرية والآثار

❖هل اثر وجود القوات العسكرية المشتركة في المواقع الاثارية وخصوصاً في بابل؟

– لاوجود للقوات العسكرية الاجنبية في موقع بابل في الوقت الحاضر وقد نجحت الجهود في اخراج هذه القوات من الموقع. الا ان تواجدها في الوقع المذكور والمواقع الاخرى مثل سامراء واور في الناصرية، اضرت كثيراً بهذه المواقع..حيث ان انشاء معسكرات في مثل هذه المواقع يعني اقامة سواتر وحفر خنادق وجرف الارض وادخال اليآت عسكرية ثقيلة اضافة الى تواجد غير مشروع لقوات عسكرية في مواقع اثرية وكل الذي ذكرناه يؤثر بشكل مباشر على تلك المواقع وقد وجهنا عدة نداءات لاخلائها من القوات العسكرية وعدم التقرب منها وملاحظة ذلك عند القيام بالعمليات العسكرية ولدينا تعاون مع اجهزة وزارتي الدفاع والداخلية في هذا المجال في رفع التجاوزات التي قد تحصل هنا وهناك من قبل احدى القطعات العسكرية.

القوات الأجنبية أضرت كثيراً بالمواقع الأثرية

هل الجامعات العراقية طاردة للكفاءات العلمية حقاً؟

عماد العلي

قال الدكتور تركي البيرماني استاذ العلوم النفسية والتربوية في جامعة بابل ان معالجة هجرة الكفاءات تعتمد على تشخيص الاسباب مؤكدا في ذلك ان مؤسساتنا التعليمية ومنها الجامعات مؤسسات طاردة للكفاءات العلمية بسبب النظام الاداري السائد فيها. وعد البيرماني التعليم الجامعي نظاماً وجزءاً من نظام اشمل هو النظام التربوي وهذا الأخير جزء من النظام الاجتماعي وان معالجة مشكلات الجزء لا تقدم حلا سحريا بل قد تتحول في اغلب الأحيان إلى حلول ترقيعية ومع ذلك يجب إن لا ننساق وراء المقولة (كل شيء أو لا شيء) لهذا على العاملين في مؤسسات التعليم العالي معالجة المشكلات التي تواجه هذا التعليم وفي مقدمتها هجرة الكفاءات التي أصبحت مشكلة حقيقية تواجه دول العالم الثالث حيث يقدر عدد الكفاءات المهاجرة من هذه الدول (٧٥٠٠٠٠) كفاءة وفي العراق يقدر عدد المهاجرين من حملة الشهادات العليا أساتذة الجامعات ما يزيد على (٤٠٠٠) مهاجر. ولكي نسهم في معالجة هذه المشكلة علينا أولا تشخيص أسبابها ويمكن ان نعزو هذه الأسباب إلى عاملين اساسيين الأول المؤسسات التعليمية(الجامعات) في العراق مؤسسات طاردة والثاني المؤسسات التعليمية في العديد من الدول الأخرى مؤسسات جاذبة. وقبل الحديث عن المعالجات وعلاقتها بعاملي الطرد والجذب لابد من ان نحدد ماذا نعني بالكفاءات هل هم حملة شهادة الدكتوراه والماجستير أم المحللون الرمزيون (علماء بحث، مهندسون، مديرو مؤسسات، مستثمرون... الخ) أم هم أولئك الأفراد الذين يتسمون بالتفتح الذهني والتفكير الحر والمبدئية العلمية والقادرون على قول (لا) في المواقف المناسبة؟. إنني مع المفهوم الثالث للكفاءة لان هناك العديد من حملة الشهادات العليا لاينطبق عليهم مفهوم الكفاءة إنني أؤمن بالنظرية القائلة إن عدم وجود تدريسي أفضل من وجود تدريسي غير علمي وغير ملتزم.

بيروقراطية المؤسسات التعليمية

وهنا يتساءل الدكتور البيرماني... هل الجامعات العراقية راغبة حقا باسترداد الكفاءات المهاجرة؟ وهل هي قادرة على استيعاب المفهوم العلمي للاستيعاب (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب)؟ لا بل هل هي قادرة على استيعاب ما لديها من عناصر؟ الجواب... انني في شك من ذلك. لا الإدارة راغبة حقا بعودة هذه الكفاءات ولا العديد من التدريسيين راغبين في ذلك. والواقع التربوي والسياسي في الجامعات العراقية واقع طارد للكفاءات فالإدارة السائدة إدارة تسيير لا تطوير وهي تفضل من يقول نعم لا من يقول لا ومن الطبيعي إن الكفاءات بالمفهوم الذي حددناه أعلاه لا يمكنها إلا ان تقول لا وهذا يتعارض مع النظرية الإدارية السائدة نظرية الكل في الواحد. كما إن الاتجاهات التقليدية المعتمدة من العديد من التدريسيين في الفكر والممارسة والشللية هي ظواهر تعمل على محاصرة الكفاءات القليلة الموجودة والعمل على طردها انطلاقا من مفهوم (العملة الزائفة تطرد العملة الصحيحة) إضافة لهذا وفوق هذا كله فان نظام المحاصصة السيئ السمعة هو الآخر يعمل على تهجير الكفاءات ومع كل هذه الظروف والعوامل الطاردة مازال أملنا كبيراً إن يسترد التعليم العالي عافيته وان يعيد الكفاءات اللازمة وان يحتفظ بها. أن تتمتع الجامعات بحرية تنظيم نفسها وفقا لاسس وإجراءات تضعها هي نفسها بنفسها. كما إن الاستقلال الثقافي أساس لوجود الجامعة لان الجامعة بمفهومها العلمي يجب إن تكون حرة في اختيارها لهيئاتها التدريسية ومناهجها وبرامجها وتقنيات تدريسها وبالتالي حرة في تحديد أهدافها وفلسفتها التربوية.

الإدارة الجامعية إدارة تسيير لا تطوير

إن القرن الحادي والعشرين يتطلب التعاون والنفوذ القيادي وقدراً اكبر من المهنية من اجل مواكبة عملية التغيير التي ستصاحب التطورات التكنولوجية ويشير الدكتور في حديثه الى المعالج الثالث في سياق استعراضه للتصورات وهو ان الجامعات عليها أن تتخلى عن امتداديتها للتعليم الثانوي سواء في فلسفتها أو أهدافها أو مناهجها أو تقنياتها أو طبيعة العلاقة التي تربط الأساتذة بالطلبة أو الأساتذة بالإدارة.هذه الامتدادية لا يمكنها المساهمة في استيعاب الكفاءات كما إن الكفاءات لا يمكنها التعايش مع هذا الوضع التقليدي المتخلف علما إن هذا الوضع كان احد أسباب ظهور الاستبداد والدكتاتورية وان الجماهير التي هللت لهذا الاستبداد ومشت تحت بيارقه هي الأخرى نتيجة لهذا النظام أو من الذين تأثروا به. إن ظاهرة التدريسي الملقن السائدة في الجامعات في الوقت الراهن من العوامل الطاردة للتدريسي المبتكر الذي يتعامل مع العملية التربوية من خلال محورين(العمل –المعرفة (work-knowledgeوان مثل هذا ألتدريسي قادر على اختراع وابتكار أنواع العمل المبني على المعرفة من المؤكد إن وجود مثل هذا التدريسي يتعارض مع الاتجاه التقليدي السائد في الجامعات.

أهمية الأنفاق على الأبحاث

وفي هذا السياق يؤكد البيرماني إن للعامل الاقتصادي أهمية كبيرة في عملية التطوير والتجديد وبناء الكفاءات العلمية والمحافظة عليها .

لا بد من ان يكون المال المخصص للجامعات في أيادٍ أمينة تحسن استثماره وان تكون هناك محاسبة جادة ومقننة للتحقق من أوجه الصرف وان ما يصرف يجب أن يكون في المكان المناسب ويمثل حاجة حقيقية وأساسية لتطوير الجامعة سواء من خلال توجيه الاهتمام إلى البحوث والدراسات والتأليف والترجمة أو من خلال الاهتمام بالمختبرات والمعامل ومراكز التقنيات والتدريب إضافة إلى الاهتمام بالأستاذ الجامعي من خلال توفير مستوى اقتصادي جيد يضاهي في الأقل المستوى الاقتصادي للأستاذ الجامعي في الدول العربية أو في دول العالم الثالث. ان تحسين رواتب العاملين في الجامعات وخلق مستوى معيشي لائق بهم. وتوفير السكن اللائق لأعضاء هيئة التدريس. وتوفير المواصلات الميسرة للعاملين في مؤسسات التعليم العالي لتسهيل الوصول إلى مواقع عملهم. والتقليل من ازدحام الفصول التي تعد من الظواهر البغيضة التي تحد من عطاء الأستاذ الجامعي وتدفع به إلى كره مهنته. ووضع برامج تدريبية فاعلة لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس داخل العراق وخارجه. والعمل على تنويع الجامعات من خلال إنشاء جامعات جديدة مع أجراء هزه عنيفة للجامعات القائمة من اجل تحسين نوعيتها.

تنمية التعليم

وتنوع الجامعات كما يشير اليه البيرماني هو بتحويل مؤسسات التعليم العالي إلى تعليم مستمر على أن تفتح أبواب الجامعات لجميع الأعمار ولجميع الراغبين والقادرين على التعلم. ويتطلب هذا الاتجاه تباين الدراسة وتنوعها وفقا لحاجات المتعلمين ولحاجات سوق العمل وللتطورات الحاصلة في حقل المعرفة. واعتماد أسلوب الجامعات المفتوحة أو ما يطلق عليها التعليم عن بعد (اوالجامعة المجازية) وتشجيع القطاع الخاص على فتح الجامعات على ان يكون الهدف خدمة المجتمع وليس ربحيا في المقام الأول. وأن تتولى إدارة هذه الجامعات مجالس تتكون من ممثلين عن الحكومة المحلية وغرف التجارة والصناعة والزراعة وسوق العمل ومنظمات المجتمع المدني والاكاديميون وممثلو الاتحادات الطلابية. من اجل التخلص من بيروقراطية الحكومة والتي تعد من أسباب تدهور التعليم العالي.مشيرا ان تحرر الجامعات من سيطرة الحكومة هو البداية الحقيقية لإصلاح التعليم العالي.

وأكد الدكتور البيرماني ضرورة التخلص من المفهوم التقليدي للمنهج حيث لم تعد المناهج الجامعية السائدة قادرة على مواكبة التطورات في حقل المناهج وفي سوق العمل كما أنها لم تعد تفي بالمتطلبات الفكرية والقيمية والتقنية لذوي الكفاءات العالية. المناهج الحالية تؤكد على المعرفة في حين إننا بحاجة إلى مناهج تؤكد على ما فوق المعرفة meta cognition thinkingتشمل التحليل والتركيب وحل المشكلات والتقويم إن مناهج ما فوق المعرفة أكثر قدرة على تنمية الكفاءات العلمية واقدر على إرضاء الكفاءات الموجودة وعامل جذب للكفاءات المهاجرة. ومؤكدا في الوقت نفسه الى اهمية تحرير التدريسيين من كل ما يخيفهم أو يعيق إسهامهم الفاعل في مجريات الإحداث داخل الجامعة وخارجها ويقول في ذلك إن التدريسيين هم ثروة الجامعات الحقيقية واثمن مواردها ومصدر عطائها العلمي والتقني وهم قادة الإبداع والابتكار والفكر الحر وأداة لتثوير المؤسسة (الجامعة)والمجتمع.